

Distr.: General  
30 April 2018  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني

بقوانين وسياسات حماية المستهلك

الدورة الثالثة

جنيف، ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٣(و) من جدول الأعمال المؤقت

## سلامة المنتجات الاستهلاكية

### مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

#### موجز تنفيذي

تتناول هذه المذكرة بعض قضايا سلامة المنتجات الاستهلاكية على الصعيد العالمي، مثل الإشكالات العابرة للحدود الناتجة عن صعود الاقتصاد الرقمي وعملية التخلص من المنتجات الخطرة في البلدان النامية. وتقدم المذكرة أيضاً معلومات عن المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي والعالمي من أجل معالجة مسألة سلامة المنتجات الاستهلاكية، وتقترح مواضيع يمكن أن تناقشها الدول الأعضاء الراغبة في مزيد من التعمق في هذا الموضوع في إطار مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-06823(A)



\* 1 8 0 6 8 2 3 \*

## المقدمة

- ١- منذ أن وجه الرئيس جون ف. كينيدي في آذار/مارس ١٩٦٢ رسالته الخاصة إلى الكونغرس بشأن حماية مصلحة المستهلك<sup>(١)</sup>، ما فتئ موضوع سلامة المنتجات الاستهلاكية يكتسب اعترافاً دولياً باعتباره شقاً بارزاً في سياسات حماية المستهلك<sup>(٢)</sup>.
- ٢- وتقدم مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك إرشادات وافية لمساعدة البلدان في إعمال حماية مناسبة لسكانها وصون حقوقهم كمستهلكين في الوصول إلى منتجات خالية من الخطورة. وأدى تحرير التجارة، والتوسع السريع في الاقتصاد الرقمي، إلى جعل موضوع سلامة المنتجات الاستهلاكية في صدارة جهود التعاون الدولي.
- ٣- وكان فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك (فريق الخبراء الحكومي الدولي) قد طلب في دورته الثانية إلى أمانة الأونكتاد "أن تُعدَّ تقارير ودراسات، آخذة في اعتبارها الإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، لتقدمها إلى الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي" وأن تتناول فيها مواضيع منها سلامة المنتجات الاستهلاكية<sup>(٣)</sup>. وقد استفيد في إعداد هذه المذكرة من مساهمات الدول الأعضاء<sup>(٤)</sup>. وتتناول المذكرة أيضاً الإطار الدولي الراهن لحماية سلامة المنتجات الاستهلاكية في السياق التوجيهية، فضلاً عن بعض القضايا الناشئة بشأن سلامة المنتجات الاستهلاكية في السياق العابر للحدود. وعلاوة على ذلك، تعرض المذكرة مبادرات إقليمية وعالمية قائمة في مجال التعاون الدولي وتقتراح بعض المسائل للمناقشة في الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

## أولاً- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك

- ٤- أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك باعتبارها مجموعة قيّمة من المبادئ التي تحدد الخصائص الرئيسية لضمان فعالية التشريعات ومؤسسات الإنفاذ ونظم الانتصاف في مجال حماية المستهلك، ومساعدة الدول الأعضاء المهتمة

(١) J.F Kennedy, 1962, Special message to the Congress on protecting the consumer interest, 15 March

(٢) تناول ميثاق مجلس أوروبا لحماية المستهلك، المرفق بالقرار ٥٤٣ (١٩٧٣)، أيضاً مسألة "الحماية من الأذى البدني الناجم عن المنتجات غير المأمونة"، إذ ينص على أن "التشريع الوطني يجب أن يتضمن اشتراطات عامة بشأن سلامة الأغذية وغيرها من المنتجات والخدمات" وأن "مواصفات دنيا يجب أن تحدد وتنفذ من أجل أن تُزال أو تُقلص، بقدر الإمكان، أي خطورة محتملة قد تنجم عن محتوى السلع وأوعيتها وعن تداولها واستعمالها". وتوخياً لحماية فعالة من أوجه خطورة قد تمس بصحة وسلامة المستهلك، "يشترط في السلع والخدمات المقدمة إلى المستهلكين ألا تنطوي، في ظروف الاستخدام العادية والمتوقعة، على أي خطر على صحة أو سلامة المستهلكين. وينبغي أن تتاح إجراءات سريعة وبسيطة لسحبها من السوق في حالة انطوائها على أخطار من هذا القبيل. وعموماً، ينبغي إعلام المستهلكين على نحو ملائم بأي خطر يمكن أن ينتج عن استعمال متوقع للسلع والخدمات...". (European Communities, 1975, Preliminary programme of the European Economic Community for a consumer protection and information policy, *Official Journal of the European Communities*, Vol. 18. C 92).

(٣) TD/B/C.I/CPLP/9

(٤) المرجع نفسه.

في صياغة وإنفاذ قوانين وقواعد ولوائح محلية وإقليمية تتوافق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي في مجال الإنفاذ بين الدول الأعضاء وتشجيع تبادل الخبرات في مجال حماية المستهلك. وكما هو موضح في المبادئ التوجيهية، تشكل حماية المستهلك مما قد يهدد صحته وسلامته من أوجه الخطورة غاية مشروعة يُتوخى تحقيقها عن طريق هذه المبادئ<sup>(٥)</sup>.

٥- ويورد الإطار ١ أدناه الفرع المتعلق بالسلامة البدنية (الفرع الخامس-باء) والفرع المتعلق بمعايير سلامة السلع والخدمات الاستهلاكية وجودتها (الفرع الخامس-دال)، بصيغتهما الواردة في القرار A/RES/70/186 (المرفق، الفقرات ١٦-١٩ و ٣٣-٣٥، على التوالي). وتشكل هذه الوثيقة في الوقت الراهن الأداة القانونية الوحيدة المتفق عليها دولياً بشأن حماية المستهلك وسلامة المنتجات. وعلى الرغم من طابعها غير الملزم، فقد نفذتها الدول الأعضاء على نطاق واسع<sup>(٦)</sup>.

٦- وعلاوة على ذلك، يشير الفرع الخامس-كاف المتعلق بتدابير ذات صلة بمجالات محددة (الفقرة ٦٩) إلى السلامة باعتبارها "رقابة على جودة المنتجات"، لا سيما منتجات الأغذية والمياه والأدوية. ويشير الفرع أيضاً إلى معايير الهيئات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الدستور الغذائي لمنظمة الصحة العالمية، الذي يأتي ذكره لاحقاً في هذه المذكرة.

#### الإطار ١

#### مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك

##### باء- السلامة البدنية

١٦- ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء تدابير مناسبة أو أن تشجع على اعتمادها، بما يشمل النظم القانونية، وأنظمة السلامة، والمعايير الوطنية أو الدولية، والمعايير الطوعية، والاحتفاظ بسجلات السلامة، وذلك لضمان أن تكون المنتجات مأمونة سواء من حيث استعمالها في الغرض الذي وُضعت من أجله أو في غرض آخر يتوقع عادة استعمالها فيه.

١٧- وينبغي أن تكفل السياسات المناسبة أن تكون السلع التي ينتجها الصانعون مأمونة، سواء في استعمالها من حيث الغرض الذي وُضعت من أجله أو في غرض آخر يُتوقع عادة استعمالها فيه. وينبغي أن يكفل المسؤولون عن جلب السلع إلى السوق، ولا سيما الموردون والمصدرون والمستوردون وتجار التجزئة وأمثالهم (يشار إليهم فيما يلي باسم الموزعين)، أن هذه السلع لم تصبح، أثناء وجودها لديهم، غير مأمونة بسبب المناولة أو التخزين على نحو غير سليم. وينبغي تزويد المستهلكين بالتعليمات الخاصة بالطريقة الصحيحة لاستعمال السلع وإعلامهم بأية مخاطر ينطوي عليها الاستعمال المقصود أو الاستعمال المتوقع عادة. وينبغي إبلاغ المستهلكين بالمعلومات الحيوية المتعلقة بالسلامة عن طريق استخدام رموز مفهومة دولياً، كلما أمكن.

(٥) A/RES/70/186.

(٦) TD/B/C.I/CPLP/23، الفقرة ١٩، متاح في: [http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ciclpd23\\_en.pdf](http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ciclpd23_en.pdf)

(اطلع عليه في ٥ آذار/مارس ٢٠١٨).

١٨- وينبغي أن تكفل السياسات المناسبة قيام الصانعين أو الموزعين، إذا انتبهوا، بعد إنزال المنتجات إلى السوق، إلى وجود مخاطر لم تكن منظورة، بإخطار السلطات المختصة، وقيامهم، حسب الاقتضاء، بإخطار الجمهور دونما إبطاء. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء أيضاً في الطرق الكفيلة بإعلام المستهلكين بهذه المخاطر على النحو الملائم.

١٩- وينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، سياسات تفضي، في حالة اتضح عيب خطير في أحد المنتجات، و/أو في حالة تشكيكه مصدر خطر جسيم وشديد حتى إذا استعمل استعمالاً سليماً، بإلزام الصانعين و/أو الموزعين بأن يسحبوه ويغيروه أو يعدلوه أو يستعوضوا عنه بمنتج آخر. وإذا تعذر القيام بذلك في غضون فترة معقولة من الزمن، ينبغي تعويض المستهلك تعويضاً مناسباً.

دال- المعايير المتعلقة بسلامة السلع والخدمات الاستهلاكية وجودتها

٣٣- ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، بصياغة، أو تشجيع صياغة وتنفيذ معايير طوعية وغيرها، على الصعيدين الوطني والدولي، لضمان سلامة السلع والخدمات وجودتها، مع الدعاية لهذه المعايير بشكل مناسب. وينبغي القيام، من وقت لآخر، باستعراض المعايير والقواعد الوطنية المتعلقة بسلامة المنتجات وجودتها من أجل ضمان مطابقتها، كلما أمكن ذلك، للمعايير الدولية المقبولة عموماً.

٣٤- وحينما يجري تطبيق معيار أدنى من المعيار الدولي المقبول عموماً بسبب ظروف اقتصادية محلية، ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لرفع مستوى هذا المعيار بأسرع ما يمكن.

٣٥- وينبغي أن تشجع الدول الأعضاء وتضمن إتاحة المرافق اللازمة لاختبار سلامة وجودة وكفاءة السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية والتصديق عليها.

المصدر: A/RES/70/186.

## ثانياً- تحديد نطاق الموضوع

٧- بناء على المبادئ التوجيهية، يرمي دليل الأونكتاد لحماية المستهلك<sup>(٧)</sup> إلى دعم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في اختيار سياساتها وتوفير أدوات عملية لواضعي السياسات ليستعينوا بها في جهودهم المبذولة لتعزيز القدرات وتنفيذ حماية المستهلك وطنياً وإقليمياً. ويحتوي الدليل على فصل بشأن سلامة المنتج والمسؤولية. وكما ذكر في الدليل، يتمثل المغزى الرئيسي الذي تقوم عليه الأطر التشريعية والمؤسسية المتعلقة بسلامة المنتجات الاستهلاكية في ضرورة حماية المستهلك من التعرض، على نحو غير معقول وغير ضروري ويمكن تجنبه، لأخطار ناجمة عن الاستخدام المتوقع للمنتجات الاستهلاكية.

٨- ولذلك، ينبغي أن تكون قوانين حماية المستهلك شاملة لجميع المنتجات الاستهلاكية وأن تتناول بخاصة المنتجات التي قد تصبح غير مأمونة بسبب عمرها أو استخدامها - سواء كان هذا الاستخدام عادياً أو فيه تجاوز. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى المراحل الأولى من عملية الإنتاج التي قد يكون التدخل في سياقها أكثر فعالية من حيث حجمه، وهو ما من شأنه أن يلغي الحاجة إلى عدد كبير من إجراءات التسوية الفردية.

(٧) الأونكتاد، دليل حماية المستهلك (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

٩- ويوضح الدليل ستة عناصر أساسية لإنشاء نظام متماسك وفعال (سياسة عامة) لسلامة المنتجات، وهي تشمل ما يلي: التصميم قبل الإنزال إلى السوق، والعمل التحضيري، والإجراءات التنظيمية ووضع المعايير، ورصد الإجراءات، والإجراءات التصحيحية، والإجراءات التعويضية. وتؤكد هذه العناصر أربعة جوانب مهمة في أنظمة سلامة المنتجات الاستهلاكية: الاشتراط العام للسلامة الذي يقع على المنشآت التجارية، ومراقبة السوق، وسهر السلطات العامة على تطبيق القانون على المنتهكين، وإنفاذ السلطات العامة القانون في حق المخالفين، وتحديد المعايير (الإلزامية أو طوعية)، والمسؤولية المرتبطة بالمنتج التي تقتضي اتخاذ إجراءات بشأن المنتجات المعيبة من خلال عمليات استرجاع المنتج وحظره، مثلاً.

١٠- ويُعد ضمان سلامة المنتجات الغذائية عنصراً أساسياً في سياسات حماية المستهلك. فكما ورد في الوثيقة A/RES/70/186، الفقرة ٧٠ من الفرع الخامس-كاف، المتعلق بالأغذية، "ينبغي أن تأخذ الدول الأعضاء في اعتبارها، لدى صوغ السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالأغذية، احتياج جميع المستهلكين إلى الأمن الغذائي، وينبغي أن تدعم، وأن تعتمد قدر الإمكان، معايير 'دستور الأغذية'<sup>(٨)</sup> الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة<sup>(٩)</sup> ومنظمة الصحة العالمية<sup>(١٠)</sup>، أو إذا تعذر ذلك، أن تعتمد معايير غذائية أخرى متفقاً عليها إجمالاً. وينبغي أن تحرص الدول الأعضاء على إدامة أو وضع أو تحسين تدابير السلامة الغذائية في مجالات من قبيل معايير السلامة واحتياجات الإنسان الغذائية وآليات الرصد والتفتيش والتقييم الفعالة".

١١- وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة لمسألة سلامة المنتجات الغذائية ولتناول موضوعها على نطاق واسع، تركز هذه المذكرة على المنتجات غير الغذائية وتقتصر على تعريف التالي للمنتجات الاستهلاكية:

المنتجات الاستهلاكية هي السلع التي يستخدمها المستهلك على أساس يومي أو متكرر، باستثناء المواد الغذائية، والمشروبات، والمستحضرات الصيدلانية ومنتجات الرعاية الصحية، والأسلحة النارية، والمعدات المثبتة بصفة دائمة في أماكن غير المساكن الخاصة. ويشمل هذا النطاق، على سبيل المثال لا الحصر، سلعاً مثل الملابس، ولعب الأطفال، والمركبات، والأجهزة الإلكترونية الشخصية والمنزلية، والأجهزة المنزلية<sup>(١١)</sup>.

(٨) الغاية من دستور الأغذية استحداث مواصفات دولية منسقة للأغذية لحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات تجارية صحيحة. انظر <http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/en/> (اطلع عليه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٩) تشكل سلامة الأغذية مسعى معقداً لا يرتبط فقط بالأخطار الكامنة التي ينطوي عليها إنتاج الأغذية، بل أيضاً بالطابع المتنوع للسلاسل الدولية لإمدادات الأغذية. انظر <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/about-us/pt/> (اطلع عليه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨) و Institute of Medicine, 2009, The complexities of food safety and some strategic approaches being taken, in Institute of Medicine, 2009, *Managing Food Safety Practices from Farm to Table: Workshop Summary* (The National Academies Press, Washington, D.C.).

(١٠) انظر [http://www.who.int/foodsafety/areas\\_work/food-standard/en/](http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/en/) (اطلع عليه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(١١) Consumer Product Safety Commission, 2017، مساهمة مقدمة من الولايات المتحدة لأغراض هذه المذكرة.

١٢- وتستثنى من ذلك المستحضرات الصيدلانية ومنتجات الرعاية الصحية، لأنها تخضع لقواعد وأنظمة محددة وغالباً ما تشرف عليها سلطات حكومية خاصة بالقطاع المعني غير وكالات حماية المستهلك. ومع ذلك، من الواضح أن سلامة المنتجات تشكل مجالاً معقداً وواسعاً للغاية يتطلب التركيز على فئات رئيسية من المنتجات وإجراء مزيد من البحوث، فضلاً عن التعامل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بهدف تطوير تناول هذا الموضوع في المستقبل على المستوى الدولي<sup>(١٢)</sup>.

١٣- ومن ثم، لعل فريق الخبراء الحكومي الدولي يود التركيز على المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية وغير الدوائية وعلى سلامتها.

### ثالثاً- الإشكالات العابرة للحدود وشواغل سلامة المنتجات الاستهلاكية في البلدان النامية

١٤- يمكن لمسألة اختلاف المعايير الوطنية أن تؤدي إلى إشكالات تتعلق بسلامة المنتجات الاستهلاكية في الحالة التي تُصدّر فيها منتجات مصنعة في بلد ما إلى أسواق لا تستوفي فيها معايير السلامة الإلزامية أو الطوعية. وكثيراً ما يكون تجار التجزئة الموجودون في الخارج غير ملمين بأنظمة السلامة ذات الصلة المطبقة في الأسواق التي يصدرون إليها وقد لا يولون بالضرورة الاعتبار الواجب للبلد الذي يوجد فيه المستهلك. وهم أيضاً يغفلون الصعوبات التي تواجهها السلطات المحلية في التعامل مع قضايا سلامة المستهلك في سياق عابر للحدود. وينزل موضوع سلامة المنتجات الاستهلاكية في عالم اليوم المعلوم والرقمي بثقله على الآليات الوطنية القائمة ويدفعها باتجاه استحداث أساليب مشتركة لمعالجة الصعوبات الرئيسية المطروحة.

١٥- وتعتبر سلامة المركبات ذات المحركات، وهي منتجات ذات قيمة مضافة عالية، أولوية في جميع أنحاء العالم، مما يوضح أن سلامة المنتجات تشكل في الواقع قضية عالمية. ويرجع الطابع الإلزامي للشروط التقنية والقانونية لسلامة المركبات إلى مستوى خطرها المرتفع الذي قد يتعرض له المشاة والسائقون والركاب - وخاصة الأطفال.

١٦- وتشكل سلاسل التوريد العابرة للحدود، كما هو الحال في شركات تصنيع السيارات التي يعتمد إنتاجها على طيف دولي من قطع غيار السيارات، مثلاً مألوفاً لمسألة سلامة المنتجات على الصعيد العالمي. ويمكن لسلاسل التوريد العالمية أن تكون سبباً في ظهور أو تفاقم أخطار ومواطن ضعف متعلقة بالسلامة، لا سيما في ظل عدم اتساق معايير سلامة المنتجات من إقليم إلى آخر<sup>(١٣)</sup>.

(١٢) TD/B/C.I/CPLP/9.

(١٣) انظر <https://www.consumerreports.org/cro/news/2016/05/everything-you-need-to-know-about-the-takata-air-bag-recall/index.htm> (اطلع عليه في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨)؛ وللاطلاع على تحليل مفصل بشأن صناعة السيارات، انظر A Maruchek, N Greis, C Mena and L Cai, 2011, Product safety and security in the global supply chain: Issues, challenges and research opportunities, *Journal of Operations Management*, 29(7):707-720.

١٧- وأصبح شائعاً في عالم اليوم ظهور عناوين إخبارية بارزة بشأن قضايا سلامة منتجات صناعة السيارات على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير ٢٠١٠، اضطرت شركة تويوتا إلى بث طلب استرجاع عالمي لسيارات من صنعها بسبب عيب في دواسات السرعة يبقها في وضع عالق. وقد أثر ذلك على سلسلة التوريد العالمية للمصنِّع وأدى إلى وقف المبيعات في مناطق مختلفة من العالم وإغلاق خطوط تصنيع<sup>(١٤)</sup>. وشملت تحقيقات متعلقة بسلامة المنتجات معظم مصنعي السيارات، وتناول بعضها حالات وفاة بين المستهلكين، مثلما حصل في القضية المتعلقة بسيارة نيسان تسورو في المكسيك<sup>(١٥)</sup>.

١٨- وقد ساهم النمو الحاصل مؤخراً في مجال الاقتصاد الرقمي، لا سيما على صعيد معاملات التجارة الإلكترونية التي تجري وفق نمط "من المنشأة إلى المستهلك"، في ظهور صعوبات متعلقة بالسلامة قد تتسبب في ضرر للمستهلك. وقسم الفريق العامل المعني بسلامة المنتجات الاستهلاكية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هذه التحديات إلى ثلاث فئات تشمل ما يلي: المنتجات المحظورة أو المسترجعة، وعدم ملاءمة بطائق تعريف المنتجات وتحذيرات السلامة، والمنتجات التي لا تلي معايير السلامة الطوعية أو الإلزامية<sup>(١٦)</sup>.

١٩- ويشكّل شراء المنتجات المحظورة عبر الإنترنت إشكالاً عابراً للحدود تبذل الحكومات قصارى جهدها لمعالجته. ويمكن أن تساهم المنصات الافتراضية، المسخرة بشكل متزايد لبيع المنتجات قبل عرضها في المتاجر العادية، في الإضرار بالمستهلكين الموجودين في أقاليم وطنية مختلفة. وقد يعني ذلك في بعض الحالات بيع منتجات غير مأمونة. فعلى سبيل المثال، تقول بعض منظمات المستهلكين أن منصات التمويل الجماعي القائم على المكافأة قد تسمح بدخول سلع غير مأمونة إلى السوق في غياب الإشراف المناسب من جانب السلطات المختصة<sup>(١٧)</sup>.

٢٠- وتمثل عمليات استرجاع المنتجات على الصعيد العالمي إشكالاً عابراً للحدود في العديد من الأقاليم. وفي السوق الافتراضية، يواجه مصنعو المنتجات صعوبات إضافية في تتبع بيع المنتجات المشمولة بطلبات استرجاع، التي كثيراً ما تتاح من خلال قنوات متعددة عابرة للبلدان.

(١٤) Institute for Public Relations, 2011, The Toyota recall crisis: Media impact on Toyota's corporate brand reputation, Case background note, <https://instituteforpr.org/wp-content/uploads/JFGRA-InfoTrend-case-study-ver-2.pdf> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(١٥) تسببت سيارة نيسان تسورو في مقتل أكثر من ٤٠٠٠ شخص في المكسيك بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢، وحصلت على درجة صفر في اختبارات تقييم السلامة التي أجراها البرنامج العالمي لتقييم السيارات الجديدة وبرنامج تقييم السيارات الجديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبعد حملة قوية شنها البرنامج الأخير ومنظمات المستهلكين، وافقت نيسان على وقف إنتاج تسورو بحلول مايو ٢٠١٧. انظر، Consumers International, 2018, Protecting consumers in a globalized world: Time for a global approach to product safety? <https://www.consumersinternational.org/news-resources/blog/posts/a-global-approach-to-product-safety/> (اطلع عليه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(١٦) OECD, 2016, Online product safety: Trends and challenges, OECD Digital Economy Papers No. 261

(١٧) المرجع نفسه.

وحصل في عدة حالات<sup>(١٨)</sup> أن استمر عرض منتجات كانت موضع طلب استرجاع وبيعها كسلع مستعملة عن طريق شبكة الإنترنت<sup>(١٩)</sup>.

٢١- وخلصت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المعاملات التي تجري وفق نمط "من المنشأة إلى المستهلك" لا تتيح دائماً للمستهلك الحصول على بطاقة المنتج ومعلومات التحذير المتعلقة بالسلامة قبل الشراء عبر الإنترنت، مما يؤثر على سلامة وثقة المستهلك<sup>(٢٠)</sup>. ومع أن القوانين المحلية أو اللوائح التنظيمية الذاتية المعمول بها في القطاع تعالج هذه القضايا من خلال الإفصاحات الإلزامية أو بطاقات التحذير، فقد لا يكون ذلك قابلاً للتطبيق في سياق التجارة الإلكترونية، أو قد يكون غير كاف (في حالة البطائق المحررة بلغات أجنبية)<sup>(٢١)</sup>.

٢٢- وخلصت دراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن عدم امتثال المنشآت التجارية لمعايير السلامة في المعاملات العابرة للحدود (٨٨ في المائة) أعلى بكثير من عدم امتثالها لها في المعاملات المحلية (٤٤ في المائة)<sup>(٢٢)</sup>. ويتعلق مثال آخر بسلامة لعب الأطفال الموردة عبر الحدود. فهذه اللعب تباع إما عن طريق الإنترنت أو في المتاجر العادية، وكثيراً ما تثير إشكالات ذات صلة بسلامة المنتج، لأن ضعف القيود المفروضة على دخول السلع إلى القطاع يعني أن المنتجات غير المختبرة أو المنتجات الخطرة تتاح في السوق بكثرة.

٢٣- وتشكل مسألة سلامة لعب الأطفال مجالاً آخر يكتسي فيه التعاون أهمية حاسمة سواء تعلق الأمر بالتعاون مع الشركات المصنعة أو فيما بين سلطات الدول الأعضاء، كما يتضح من المبادئ التوجيهية لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والصين في مجال سلامة لعب الأطفال (٢٠٠٦) ومن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة<sup>(٢٣)</sup>.

٢٤- وفي كثير من الحالات، يميل المستهلكون إلى شراء المنتجات من أسواق غير موثوقة، وهي حالة شائعة في البلدان النامية بسبب عوامل مثل نقص المعلومات ومحدودية القوة الشرائية. وتمثل لعب الأطفال منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة كثيراً ما يتخلص المستهلكون منها

(١٨) في عام ٢٠١٣، علمت اللجنة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك بوجود منشأة تجارية خارج الإقليم الوطني تباع فوانيس طائفة محظورة عن طريق موقع تجاري إلكتروني. وعملت اللجنة مع الموقع التجاري الإلكتروني من أجل سحب المنتجات المحظورة من قائمة المواد التي تباع للمستهلكين الأستراليين، ٢٠١٤، متاح في <https://www.accc.gov.au/system/files/Consumer%20product%20safety%20online.pdf> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(١٩) في عام ٢٠١٤، اكتشفت لجنة المنتجات الاستهلاكية والسلامة في الولايات المتحدة وشركة موردة لمنتجات إلكترونية استهلاكية أن ١٠ منتجات استهلاكية مختلفة لا تزال معروضة للبيع عبر الإنترنت رغم طلب استرجاعها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وشملت تلك المنتجات كاميرات، وأجهزة تلفاز، وآلات غسل أطباق، ومواقد كهربائية، وكراسي مكتبية يمكن أن تتسبب في خطورة من قبيل الاحتراق أو التسبب في حروق أو انفصال قطع أو التسبب في تهيج جلدي. انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٦.

(٢٠) Australian Competition and Consumer Commission, 2014, Future activities: Online sales, presentation made at International Product Safety Week 2014, Brussels, 19 June.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) وقعت اتفاقات طوعية بين رابطات المنشآت التجارية الأوروبية واللجنة الأوروبية من أجل تحسين سلامة لعب الأطفال، كما يوجد تعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع (انظر [https://ec.europa.eu/growth/sectors/toys/safety\\_en](https://ec.europa.eu/growth/sectors/toys/safety_en)، اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).



دون أي احتياطات يراعي طلبات استرجاعها أو عواقب مخلفاتها في البيئة. ويلاحظ أن التخلص من هذه المنتجات التي قد لا تكون مأمونة بالضرورة ممارسة شائعة في كثير من البلدان<sup>(٢٤)</sup>.

٢٥- وقد لا يُدرك المستهلكون أن هذه المنتجات تشكل خطراً على سلامتهم، لأن سمات الخطورة لا تظهر دائماً عليها بصورة جلية<sup>(٢٥)</sup>. ومن ثم تنشأ الحاجة إلى تنسيق السياسات بشأن كيفية التعامل مع المنتجات الخطرة من منظور دولي، مع مراعاة واقع البلدان النامية بصفة خاصة.

٢٦- وخلصت أعمال سابقة اضطلع بها الأونكتاد في هذا الصدد في عام ٢٠١٦ بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى ما يلي<sup>(٢٦)</sup>:

(أ) باستثناء سنغافورة، لا توجد في المنطقة معايير دنيا للسلامة محددة بموجب قوانين عامة لحماية المستهلك وشاملة لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الاستهلاكية المنزلية - بخلاف المواد الغذائية - وخاضعة لنص قانوني بعينه؛

(ب) باستثناء ماليزيا، لا تنص القوانين العامة المتعلقة بالمستهلك في البلدان الأخرى على اشتراطات عامة في مجال سلامة المنتجات تُلزم بأن تكون جميع السلع الاستهلاكية مأمونة بصورة معقولة؛

(ج) لا يوجد سوى القليل من قوانين المسؤولية المرتبطة بالمنتجات التي تتيح الانتصاف للمستهلكين الذين يتعرضون لأضرار ناجمة عن السلع غير المأمونة، على الرغم من آليات الانتصاف الجماعي التي اعتمدت في خمسة من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك نظام الدعاوى الجماعية المعتمد في كل من إندونيسيا وتايلند والممثل للنظام المعمول به في الولايات المتحدة؛

(د) محدودية عمليات جمع البيانات وتقاسمها فيما يتصل بطلبات استرجاع السلع الاستهلاكية (باستثناء فييت نام، منذ عام ٢٠١٤)؛

(هـ) لا يوجد ما يكفي من التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات بشأن التدابير المتعلقة بالسلامة، سواء على الصعيد الوطني أو في المعاملات العابرة للحدود<sup>(٢٧)</sup>.

٢٧- وقد تواجه بلدان نامية أخرى صعوبات مماثلة، بما في ذلك في إنفاذ ما هو قائم من لوائح تنظيمية بشأن سلامة المنتجات.

(٢٤) انظر مثلاً <http://allafrica.com/stories/201306031116.html> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٢٥) انظر Osibanjo and IC Nnorom, 2007, The challenge of electronic waste (e-waste) management in developing countries, Waste Management and Research و IC Nnorom and O Osibanjo, 2008, Overview of electronic waste (e-waste) management practices and legislations, and their poor applications in the developing countries, *Resources, Conservation and Recycling*, 52(6):843-858.

(٢٦) باستثناء سنغافورة، تعتبر كل الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا دولاً نامية.

(٢٧) UNCTAD and ASEAN, 2015, Product safety and labelling: Project on strengthening technical competency for consumer protection in ASEAN, available at <http://aadcp2.org/wp-content/uploads/Product-Safety-Labeling-Module-Final-21Dec15.pdf> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

## رابعاً- الأطر المتعلقة بسلامة المنتجات الاستهلاكية

### ألف- الاشتراطات العامة للسلامة

٢٨- من الوسائل الأكثر فعالية لضمان تعزيز سلامة المنتجات الاستهلاكية إنفاذ اشتراطات عامة إلزامية للسلامة فيما يتعلق بالسلع الوطنية والسلع المستوردة. وتماشياً مع الفرع الخامس من القرار A/RES/70/186، الفقرة ١٧، ينبغي أن ينص الاشتراط العام لسلامة المنتج على أن المنتجين مسؤولون عن عرض منتجات مأمونة، وهو ما يعني في الوضع الطبيعي أن يكون المنتج مأموناً بصورة "معقولة".

٢٩- وهذا لا يعني أنه يتوقع من المنتج أن يعرض منتجاً خالياً من كل خطر - فالتوقع هو إما أن يكون المنتج بدون خطر أو أن يكون الخطر إن وُجد منحصراً في أدنى حد<sup>(٢٨)</sup>. فعلى سبيل المثال، ينص قانون حماية المستهلك في ماليزيا (١٩٩٩) على اشتراط عام للسلامة تشمل بموجبه التزامات المنشآت التجارية ما يلي: الطريقة التي يسوق بها المنتج والغرض من تسويقه؛ وتغليف المنتج وشكله؛ واستخدام أي علامة فيما يتعلق بالمنتج؛ والتعليمات أو التحذيرات المتعلقة بحفظ أو استخدام أو تركيبة المنتج<sup>(٢٩)</sup>.

### باء- المعايير

٣٠- عندما لا ينص القانون على تحديد الاشتراطات العامة لسلامة المنتجات<sup>(٣٠)</sup>، يجب أن تتولى وكالات حماية المستهلك و/أو السلطات المعنية بسلامة المنتجات تحديد المعايير الدنيا لسلامة المستهلك حيال سلع معينة، وفقاً للاختصاص. وقد ترتبط معايير السلامة هذه بتركيب المنتج وشكله ووسمه وتعليمات استخدامه. ويمكن أن تتعلق أيضاً باختبار السلع أثناء التصنيع أو بعده.

٣١- وتتيح معايير السلامة الإلزامية وحتى المعايير الطوعية للمصنعين وتجار التجزئة معرفة المعلومات الأساسية التي تحدد اشتراطات سلامة المنتجات. وتعمل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الأيزو) على وضع المعايير الخاصة بسلامة المنتجات الاستهلاكية. وتستمد نسبة كبيرة من جميع المعايير الوطنية المطبقة في جميع أنحاء العالم من وثائق المنظمة. ولوضع معيار قطاعي، تعتمد المنظمة على خبرة ممثلي مختلف القطاعات. وتتمثل الخطوة الأولى في أن يبلغ القطاع المعني المؤسسة الوطنية المعتمدة - التي هي عضو في الأيزو - عن وجود حاجة إلى وضع معيار. ويمكن أن يكون بعض أعضاء الأيزو السالف ذكرهم هيئات حكومية أو مؤسسات خاصة، وفقاً للاختصاص<sup>(٣١)</sup>.

(٢٨) استناداً إلى التوجيه 2001/95/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن سلامة المنتجات، يقصد بعبارة "منتج مأمون" أي منتج لا يشكل، في ظروف الاستخدام العادية أو المتوقعة بصورة معقولة، ومنها مدة الاستخدام، وكذلك - عند الانطباق - متطلبات التشغيل والتركيب والصيانة، أي أخطار أو تظل أخطاره في حدود دنيا تتلاءم مع استخدام المنتج، ويعتبر مستواها مقبولاً وتماشياً مع درجة عالية من الحماية لسلامة وصحة الأشخاص...".

(٢٩) انظر [https://mystandard.kpdnkk.gov.my/mystandard\\_portal2014/document/akta\\_perlindunganpengguna1999.pdf](https://mystandard.kpdnkk.gov.my/mystandard_portal2014/document/akta_perlindunganpengguna1999.pdf) (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٣٠) انظر التوجيه 2001/95/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن سلامة المنتجات، المادة ٢.

(٣١) <https://www.iso.org/developing-standards.html>، ISO, 2017, How we develop standards (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

٣٢- وتشكل المعايير القطاعية حجر الزاوية في معايير سلامة المنتجات الاستهلاكية. وكما عمقت الشركات خبرتها في تصنيع المنتجات الاستهلاكية إلا وزادت معرفتها بالأخطار وأوجه الخطورة المحتملة. وبالتالي، تشجع وكالات حماية المستهلك والسلطات المعنية بسلامة المنتجات المنشآت التجارية على وضع معايير طوعية والالتزام طوعية بمعايير سلامة المنتج للمساعدة في حماية المستهلك من أخطار وأضرار غير معقولة. فعلى سبيل المثال، تشارك لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية في الولايات المتحدة في العديد من لجان المعايير الطوعية وتساعد الشركات في تحديد ما إذا كان المنتج متقيداً بمعايير السلامة الطوعية المعمول بها. وتبينت فائدة هذه الممارسة التي تسهل على موظفي اللجنة الخلوص إلى استنتاج مبدئي بشأن ما إذا كان منتج معين يمثل خطراً كبيراً على المستهلك استناداً إلى المادة ١٥ من قانون حماية سلامة المستهلك في الولايات المتحدة (١٩٧٢) (٣٢).

٣٣- وفي البلدان التي بلغت فيها المسؤولية الاجتماعية للشركات مستوى ملحوظاً، من الشائع وجود معايير طوعية تسري على كل نوع من المنتجات في السوق (٣٣) وينظر إليها باعتبارها أفضل ممارسات قطاعية أو معايير توافقية للقطاع (٣٤).

٣٤- وأخذت القطاعات تدرك قيمة ثقة المستهلك (٣٥). ومن ثم، تشكل مبادرات التنظيم الذاتي التي تتخذها عاملاً حاسماً لصون المصالح المشروعة المتوخاة من حماية المستهلك ولتكملة القوانين واللوائح التنظيمية المتصلة بهذه الحماية؛ وينبغي أن تكون هذه المبادرات متسقة مع السياسات الحكومية لكي تعزز حماية المستهلك. وبمخت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إسهام التنظيم الذاتي للقطاعات في حماية المستهلك وقدمت رؤى حول العوامل التي تتيح نجاح هذه المبادرات، وهي: قوة التزامات المشاركين، ومدى تغطية التنظيم الذاتي للقطاع، ومدى تقييد المشاركين بالالتزامات، وعواقب عدم الالتزام (٣٦).

(٣٢) Cornell Law School Legal Information Institute, 2006, 16 CFR 1115.8: Compliance with product safety standards، متاح في <https://www.law.cornell.edu/cfr/text/16/1115.8> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٣٣) ثمة معايير طوعية تتعلق بمئات المنتجات الاستهلاكية، ابتداءً من المركبات الصغيرة إلى أسرة الأطفال. وتعتمد الصناعة على هذه المعايير عند تصميم منتجاتها وفي سياق المنازعات، وهي كثيراً ما تشير إلى امتثالها لتلك المعايير عند الدفاع عن تصاميم منتجاتها. ومع أن المعايير يمكن أن تحد من أوجه خطورة المنتجات، فهي تبقى اشتراطات دنيا. ومن ثم، قد لا تعالج بعض أوجه خطورة المنتجات. انظر C Pollack-Nelson and S Waters Deppa, 2009, The role and limitations of voluntary standards in consumer product safety, *Proceedings of the Human Factors and Ergonomics Society Annual Meeting* 53(9):563-567.

(٣٤) Promotional Products Association International, 2017, Product responsibility best practices: Voluntary standards، متاح في [http://www.ppai.org/media/1784/pr\\_bp\\_mandatoryvsvoluntarystandards.pdf](http://www.ppai.org/media/1784/pr_bp_mandatoryvsvoluntarystandards.pdf) (اطلع عليه في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨).

(٣٥) SAI Global, n.d., The consumer trust index: What your organization needs to know about trust في [https://m.comms.saiglobal.com/res/saiglob\\_mkt\\_prod1/35e4a9a13298fa9d606d7627afb66ab.pdf](https://m.comms.saiglobal.com/res/saiglob_mkt_prod1/35e4a9a13298fa9d606d7627afb66ab.pdf) (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٣٦) OECD, 2015, Industry self-regulation: Role and use in supporting consumer interests, 2015, انظر [DSTI/CP\(2014\)4/FINAL](https://www.oecd.org/dsti/CP(2014)4/FINAL).

## جيم - القوانين المتعلقة بالمسؤولية

٣٥- يرتبط التشريع المتعلق بسلامة المنتجات الاستهلاكية مباشرة بمسؤولية المنشآت التجارية عن المنتجات التي تُطرح في السوق<sup>(٣٧)</sup>. وبالنظر إلى طبيعة سلسلة التوريد، تقع المسؤولية المرتبطة بالمنتجات التي تُطرح وتباع في السوق على المصنعين والموزعين وتجار التجزئة. وتخول القوانين للمستهلك، ضمن نطاق الحدود الوطنية، الحق في المطالبة بتعويض و/أو غير ذلك من سبل الانتصاف الأخرى إذا تعرض لأذى جسدي أو لأضرار أخرى بسبب سلع غير مأمونة. ومن منظور مثالي، تشكل إمكانية إقامة المستهلكين دعاوى أمام المحاكم أو استخدامهم آليات أخرى لتسوية المنازعات أيضاً حافزاً يحمل الموردين على عرض منتجات أكثر أماناً. غير أن هذا الأمر متوقف على وعي المستهلكين بحقوقهم فيما يتعلق بسلامة المنتجات، والمعلومات المتاحة بشأن حماية مصالحهم الاقتصادية، وقدرتهم على السعي إلى إحقاق هذه المطالبات. ويكتسي قانون العقود وقانون المسؤولية التقصيرية وجاهة في هذه الحالات. وينطبق قانون العقود<sup>(٣٨)</sup> على اتفاقات التعاقد التي تنطوي على علاقة مباشرة بين المستهلك والمورد - أي بائع التجزئة عادة - لأن المستهلكين عادة ما يرجعون إلى بائع المنتج، الذي هو أقرب مزود في سلسلة التوريد.

## دال - التدابير التصحيحية: استرجاع السلع

٣٦- تطبق بعض الدول مثل أستراليا والبرازيل سياسات محددة في مجال استرجاع السلع<sup>(٣٩)</sup> تقتضي اتخاذ المنشآت التجارية تدابير تصحيحية لسحب المنتجات غير المأمونة من السوق، وكذلك إبلاغ المستهلكين. ومن ثم تُلزم المنشآت التجارية باسترجاع منتج من المنتجات بمجرد استشعار إمكانية تسببه في حد أدنى من الخطر المنطوي على ضرر<sup>(٤٠)</sup>.

٣٧- ولدى أستراليا نظام خاص بها لسلامة المنتجات يقوم على مشاركة المستهلكين والموردين والوكالات الحكومية في العملية. وتتوزع السلطات بين الوكالات وفقاً لخبرتها التي تغطي مختلف فئات المنتجات (بما في ذلك الأغذية والأدوية والمواد الكيميائية)<sup>(٤١)</sup>. وتصنّف المنتجات التي لا تدخل في أي من الفئات المذكورة أعلاه ضمن فئة المنتجات الاستهلاكية العامة وتخضع لمراقبة لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية. وتتابع اللجنة التدابير المتعلقة بسلامة المنتجات مثل الإجراءات الطوعية المعتمدة من جانب الموردين، والقوانين الحكومية التي تحفز على إنتاج منتجات مأمونة، والقيود المفروضة على بيع المنتجات غير المأمونة، وجانب الإعلام والتثقيف

(٣٧) تستند القوانين الحديثة التي تحدد المسؤولية المتصلة بالمنتجات إلى ستة افتراضات أساسية، يتعلق بعضها بتفضيلات المستهلك والبعض الآخر بأسباب كامنة متعلقة بخلل في السوق. انظر A Schwartz, 1992, *The case against strict liability*, *Fordham Law Review*, 60(5):819-842.

(٣٨) يبقى الاعتماد على عقود الإذعان ومبدأ العلاقة التعاقدية من الوسائل الأكثر شيوعاً لمعالجة هذه المشكلة استناداً إلى قوانين العقود، انظر الأونكتاد، ٢٠١٧.

(٣٩) في حالة ما إذا كان المنتج أو الخدمة ينطويان على خطر على السلامة أو لا يمتثلان لمعيار إلزامي أو لخطر، فقد تدعو الحاجة إلى طلب استرداده. ويجب أن تتولى المؤسسة التجارية المعنية سحب هذه المنتجات من السوق تحت مراقبة السلطات العامة.

(٤٠) انظر <http://portal.mj.gov.br/recall> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٤١) انظر <https://www.productsafety.gov.au/about-us/who-regulates-what> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

الذين يتيحان للمستهلك اختيار المنتجات المأمونة واستخدامها دون خطورة. ويعول النظام الأسترالي على مشاركة المؤسسات التجارية والمستهلكين والهيئات التنظيمية في تحديد وإدارة أخطار المنتجات غير المأمونة. ويشكّل تعاون المستهلكين والموردين عاملاً أساسياً في المساعدة على تحديد المنتجات التي تشكل خطورة والتي قد تحتاج إلى تدخل تنظيمي<sup>(٤٢)</sup>.

٣٨- ويستند نظام استرجاع السلع المعيبة في البرازيل إلى تشريعات حماية المستهلك المدونة في قانون حماية المستهلك لعام ١٩٩٠<sup>(٤٣)</sup>. ويشمل نظام استرجاع السلع البرازيلي إجراءات تتخذ عن طريق القنوات العادية أو عبر الإنترنت، وتتولى مراقبتها وتنفيذها سلطات حماية المستهلك، والسلطة المعنية بالقياسات، والسلطات الصحية، فضلاً عن السلطات التنظيمية الأخرى (مثل السلطة المعنية بالنقل)، والمنشآت التجارية، والمستهلكين، والسلطة القضائية. وتجري سلطات حماية المستهلك أيضاً تحقيقات قد تفرض على المنشآت التجارية استرجاعاً إلزامياً للسلع. وإذ يوجد في البرازيل أحد التشريعات الأكثر تشدداً في العالم<sup>(٤٤)</sup>، يشارك هذا البلد أيضاً في جهود دولية متعلقة بصحة وسلامة المستهلك، وفي تحقيقات وحملات ومبادرات تعاون أخرى داخل السوق الجنوبية المشتركة<sup>(٤٥)</sup> ومنظمة الدول الأمريكية.

٣٩- ويطبق الاتحاد الأوروبي تشريعات شاملة ومفصلة في مجال سلامة المنتجات الاستهلاكية<sup>(٤٦)</sup>. وبموجب نظام الاتحاد الأوروبي، تتولى الدول الأعضاء مسؤولية إنفاذ قوانين سلامة المنتجات ومراقبة السوق<sup>(٤٧)</sup>. وترد الاشتراطات العامة لسلامة المنتجات أيضاً في التشريعات الخاصة بالقطاعات. وتتولى منظمات توحيد المقاييس الأوروبية صياغة المعايير الطوعية كما تنشر معايير المنتجات الأوروبية في *الجريدة الرسمية* للاتحاد الأوروبي. ويمكن للمفوضية الأوروبية، على أساس كل حالة على حدة، أن تعتمد قراراً رسمياً يطلب من الدول الأعضاء حظر المنتجات التي تشكل خطراً جسيماً، أو استرجاع أو سحب منتجات من السوق<sup>(٤٨)</sup>. وبالمثل، يتعين على الدول الأعضاء إخطار المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء الأخرى بالمنتجات المطروحة في أسواقها التي تشكل خطراً على صحة وسلامة المستهلكين وتتوفر في أسواق الاتحاد الأوروبي الأخرى. وينفذ هذا الإبلاغ من خلال نظام الإنذار السريع الخاص بالمنتجات غير الغذائية الخطرة، والمعروف أيضاً بالمختصر RAPEX<sup>(٤٩)</sup>.

- (٤٢) انظر <https://www.productsafety.gov.au/product-safety-laws/safety-standards-bans/mandatory-standards> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).
- (٤٣) [http://www.planalto.gov.br/ccivil\\_03/Leis/L8078.htm](http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/Leis/L8078.htm) (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).
- (٤٤) رغم ما يبديه البلد من حرص في هذا المجال، تظل طلبات استرجاع السلع المعيبة حكراً على المنتجات العالية التكلفة مثل المركبات والآلات، وقليل منها يتعلق بلعب الأطفال.
- (٤٥) انظر <http://www.bakermckenzie.com/en/insight/publications/2017/11/recalls-specific-new-regulation> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).
- (٤٦) انظر [http://ec.europa.eu/consumers/eu\\_consumer\\_policy/our-strategy/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/consumers/eu_consumer_policy/our-strategy/index_en.htm) (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).
- (٤٧) انظر [http://ec.europa.eu/consumers/consumers\\_safety/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/consumers/consumers_safety/index_en.htm) (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).
- (٤٨) انظر [https://ec.europa.eu/info/departments/justice-and-consumers\\_en](https://ec.europa.eu/info/departments/justice-and-consumers_en) (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).
- (٤٩) انظر [http://ec.europa.eu/consumers/consumers\\_safety/safety\\_products/rapex/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/consumers/consumers_safety/safety_products/rapex/index_en.htm) (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

## هاء- توعية المستهلك وتثقيفه

٤٠- يرد موضوع إعلام المستهلك وتثقيفه في الشق العام من المبادئ التوجيهية، الفرع الثالث، الفقرة ٥(هـ) و(و)، باعتباره أحد الغايات المشروعة التي يقصد تحقيقها عن طريق المبادئ التوجيهية، إلى جانب موضوع حماية المستهلك من الأخطار المتعلقة بالصحة والسلامة، وتطوير ثقافة حماية المستهلك، لا سيما فيما يتصل بإجراء استرجاع السلع المعيبة في الدول الأعضاء. وبما أن إعلام المستهلك وإذكاء وعيه عاملان يسهمان في فعالية حمايته، تنص العديد من قوانين سلامة المنتجات على ضرورة إعلام المستهلك بهذا الموضوع من باب توعيته وتحذيره<sup>(٥٠)</sup>، بصرف النظر عما إذا كان هو المشتري المباشر أو الأول للمنتج المطلوب استرجاعه. وتسري الحاجة إلى إبلاغ جميع الضحايا المحتملين للمنتجات أو الخدمات الخطرة (حسب التشريع) أيضاً على فئات أخرى من الناس، لأن أي شخص يمكن أن يكون ضحية لمنتج خطير<sup>(٥١)</sup>.

## واو- حالة إفرادية من مجال صناعة لعب الأطفال

٤١- انظر الإطار ٢ أدناه الذي يبين التجربة الأرجنتينية في التعاون مع سلطات الولايات المتحدة في مجال لعب الأطفال.

الإطار ٢ الأرجنتين
<p>في الأرجنتين، ينظم القانون رقم ٢٤٢٤٠ لحماية المستهلك والمرسوم التنظيمي رقم ٩٤/١٧٩٨ مجال سلامة المنتجات الاستهلاكية.</p> <p>وفي آذار/مارس ٢٠١٧، قدمت شركة Kids II Far East Limited إلى المديرية الوطنية لحماية المستهلك في الأرجنتين طلب استرجاع طوعي للعبة أوبل راتلز (Oball Rattles) التي توردها شركة Topco Marketing Ltd.</p> <p>ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بيع ما يقرب من ٥٠٤ قطع من منتجات أوبل راتلز في الأرجنتين. وكان المنتج قد صُنِعَ قبل ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتلقت شركة Kids II شكاوى مؤداها أن الغرفة البلاستيكية الشفافة للعبة لا تبقى مغلقة. وينتج عن ذلك خطر انفلات الأجزاء الصغيرة وتسببها في خطر اختناق للأطفال دون ثلاث سنوات من العمر.</p> <p>ونشرت الشركة إعلانات تخطر المستهلكين ببرنامج استرجاع المنتج وتوجههم إلى التوقف فوراً عن استخدامه والاتصال بالشركة لاستعادة الثمن المدفوع وما إلى ذلك من تكاليف (عن طريق الهاتف أو البريد السريع).</p>

(٥٠) انظر [https://ec.europa.eu/consumers/consumers\\_safety/safety\\_products/rapex/alerts/?event=SafeProducts](https://ec.europa.eu/consumers/consumers_safety/safety_products/rapex/alerts/?event=SafeProducts)

و- <https://www.consumerprotection.govt.nz/tradingstandards/product-safety/keeping-Online&lng=en>

٢. <http://www.justica.gov.br/news/senacn-lanca-site-de-recall-no-27o-aniversario-do-cdc-kids-safe/>

(اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٥١) <http://www.hfw.com/downloads/HFW-Aerospace-Bulletin-0713.pdf> (اطلع عليه في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

وكمثال على أهمية التعاون الدولي، سُجِّل نفس طلب الاسترجاع لدى لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية في الولايات المتحدة على النحو التالي<sup>(٥٢)</sup>:

- اسم المنتج: Oball Rattle؛
- الخطورة: قرص البلاستيك الشفاف المركب على السطح الخارجي للعبة يمكن أن ينكسر، متسبباً في انفلات كريات صغيرة تشكل خطر اختناق على الأطفال الصغار؛
- التسوية: استعادة الثمن المدفوع؛
- تاريخ طلب استرجاع السلعة المعيبة: ٢ آذار/مارس ٢٠١٧؛
- كمية المنتج: حوالي ٦٨٠ ٠٠٠ (إضافة إلى ذلك، بيع نحو ١٧ ٠٠٠ قطعة في كندا).

٤٢- وإلى جانب إجراءات الإنفاذ، هناك العديد من التدابير التي يمكن أن تتخذها المنشآت التجارية وهيئات التنظيمية على حد سواء. فكما هو موضح في الحالة الفردية الآنف الذكر، يؤدي التعاون الدولي وتبادل المعلومات دوراً رئيسياً في منع ووقف توزيع المنتجات الخطرة في السوق في جميع أنحاء العالم. وتوضح المبادئ التوجيهية بالتفصيل التدابير الأساسية التي يجب على الدول الأعضاء والمؤسسات التجارية اتباعها لحماية سلامة المستهلكين.

## خامساً- التعاون الدولي

٤٣- شكَّلت الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة في مختلف المناطق وعلى المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف موضوعاً ذا أولوية في سياق جهود الجهات المسؤولة عن المتابعة التنظيمية لسلامة المنتجات. واتخذت مبادرات إقليمية تدرج في سياق آليات المنظمات الإقليمية، ومن ذلك مثلاً نظام الإنذار السريع الأوروبي للمنتجات غير الغذائية<sup>(٥٣)</sup>؛ وبوابة إجراءات استرجاع السلع المعيبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا<sup>(٥٤)</sup>؛ وشبكة صحة وسلامة المستهلك التابعة لمنظمة الدول الأمريكية<sup>(٥٥)</sup>؛ وإطار الشراكة التعاونية بين لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية في الولايات المتحدة ووزارة الصحة الكندية والوكالة الاتحادية لحماية المستهلك في المكسيك.

٤٤- وعلى صعيد التعاون العابر للقارات، من الآليات الهامة أيضاً نظام منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الخاص بتقاسم المعلومات بشأن حوادث سلامة المنتجات وكذلك الآلية الخاصة بالصين لنظام الإنذار السريع للمنتجات غير الغذائية، التي تتيح نقل البيانات بشأن المنتجات غير المأمونة بين المفوضية الأوروبية والسلطات الصينية<sup>(٥٦)</sup>. ويشكل هذان النظامان إطاراً للتعاون يشجع على تبادل المعلومات بشأن المنتجات غير المأمونة واستنتاجات عمليات التحقق.

(٥٢) <https://www.cpsc.gov/Recalls/2017/kids-ii-recalls-oball-rattles#> (اطلع عليه في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٥٣) انظر [https://ec.europa.eu/consumers/consumers\\_safety/safety\\_products/rapex/alerts/?event=view&Product&reference=A12/0867/17](https://ec.europa.eu/consumers/consumers_safety/safety_products/rapex/alerts/?event=view&Product&reference=A12/0867/17) (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٥٤) انظر <http://www.aseanconsumer.org/accp/index.php?r=portal/article&id=3> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٥٥) انظر <https://www.sites.oas.org/rcss/en/Pages/default.aspx> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٥٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٦.

٤٥ - وعلى المستوى العالمي، تنشط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال الفرقة العاملة المعنية بسلامة المنتجات الاستهلاكية ومبادرات ذات بعد عالمي من قبيل البوابة العالمية لاسترجاع السلع المعيبة<sup>(٥٧)</sup>.

## سادساً - قضايا للمناقشة والدور المحتمل للأونكتاد

- ٤٦ - لعل فريق الخبراء الحكومي الدولي يرغب في أن يتناول في دورته القادمة القضايا التالية:
- (أ) يمكن لخريطة الأونكتاد العالمية لحماية المستهلك أن تكون أساساً لتبادل معلومات الاتصال الخاصة بسلطات حماية المستهلك ولتقاسم المعلومات المتعلقة بسلامة المنتجات الاستهلاكية. كيف يمكن زيادة تعزيز التفاهم بشأن سلامة المنتجات الاستهلاكية؟
- (ب) إلى جانب تقاسم أفضل الممارسات في مجال سلامة المنتجات الاستهلاكية، ما هي المجالات الأخرى التي ينبغي تناولها على المستوى الدولي؟
- (ج) كيف يمكن للأونكتاد أن يدعم الجهود الإقليمية والعالمية الجارية في مجال تعزيز سلامة المنتجات الاستهلاكية؟

(٥٧) انظر <https://globalrecalls.oecd.org/front/index.html#/recalls> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).